الأمم المتحدة

A/C.4/61/SR.19

الجمعية العامة

الدورة الحادية والستون

Distr.: General
24 January 2007
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)

محضر موجز للجلسة التاسعة عشرة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الثلاثاء، ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد أكاريا ..... (نيبال)

ثم: السيد أندرسون (نائب الرئيس) ..... (السويد)

المحتويات

البند ٣١ من جدول الأعمال: وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في **غضون أسبوع واحد من تاريخ نشر المحضر** إلى: Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة على حدة.

06-59364 (A)

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/١٥.

البند ٣١ من جدول الأعمال: وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (A/61/13 وA/61/347 وA/61/358 وA/61/278 وA/61/172)

١ - **السيدة كوننغ أبو زيد** (المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى): قدّمت التقرير السنوي للوكالة (A/61/13) فقالت إنه حتى يكون التقرير متفقاً مع دورة الميزنة والتخطيط تم فيه استخدام السنة التقويمية ٢٠٠٥ باعتبارها الفترة التي يُقدّم عنها التقرير. وذكرت أن التقرير يركِّز على النتائج التي تعكس جهود الوكالة من أجل أن تصبح أكثر توجُّهاً نحو النتائج. وأضافت أن الوكالة تقدّم الخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية للاجئين الفلسطينيين في خمسة ميادين للعمليات هي: الأردن ولبنان والجمهورية العربية السورية والضفة الغربية وغزة. وذكرت أن الوكالة تقوم أيضاً بإدارة برامج للطوارئ في أوقات الأزمات الحادة. وقالت إن برنامج التعليم هو أكبر برامج الوكالة وأنه يوفِّر التعليم الابتدائي وبرامج التدريب المهني. وذكرت أنه على الرغم من صعوبات التمويل فقد سعت الوكالة إلى تحقيق البيئة المُثلى للتعلّم في مدارسها وتحسين نوعية هذه المدارس. وقالت إن المراكز الصحية التابعة للوكالة وعددها ١٢٥ مركزاً قيَّمتها منظمة الصحة العالمية باعتبارها مراكز تتوافر فيها الفعالية من حيث التكاليف ومع ذلك فإن زيادة الأمراض المزمنة التي يتكلف علاجها كثيراً تشير إلى زيادة الحاجة إلى رعاية تتجاوز قدرات الوكالة. وأضافت أن برامج الإغاثة والخدمات الاجتماعية التي تتولاها الوكالة قدمت الطعام والأموال والمساعدة لمرة واحدة والوظائف المؤقتة للاجئين في عام ٢٠٠٥. وأضافت أن برنامج التمويل الصغير والمشاريع الصغيرة قدّم في عام ٢٠٠٥ قروضاً قيمتها ١٦ مليون دولار، وهو مبلغ أقل مما قُدِّم في عام ٢٠٠٤ بسبب الأثر الاقتصادي للنزاع المسلح ونظام الإغلاق في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

٢ - وأضافت أن الحكومة السورية يسّرت بناء ١٠٠ وحدة سكنية جديدة للاجئين من خلال مشروع نيراب وعين التل، بما في ذلك شبكة للإمداد بالمياه. وأضافت أن الحكومة السورية قامت أيضاً بتوفير الملجأ لمجموعة من الفلسطينيين الفارين من الاضطهاد في العراق. وشجّعت الحكومات الأخرى في المنطقة على القيام بمثل ذلك للفلسطينيين المحصورين على حدود التنف بين العراق والجمهورية العربية السورية. وأضافت أن اللاجئين الفلسطينيين يتمتعون بمجموعة من الحقوق والمزايا والحريات في الأردن، التي وسّعت تعاونها ليشمل تحسين المرافق الصحية والبنية الأساسية ومستويات المعيشة في مخيّمي الطالبية والبقاع وأنها وقَّعَت اتفاقاً لمنح اللاجئين المحتاجين فرصاً أفضل في الحصول على خدمات المستشفيات.

٣ - وقالت إن موظفي الوكالة في لبنان قد ثبتت قيمتهم خلال الصراع الذي دار مؤخراً بمحافظتهم على الخدمات الصحية وتوصيل الطعام وغيره من أشكال المساعدة إلى من يعجزون عن الوصول إلى مراكز التوزيع والمساعدة في إسكان المشردين خلال فترة الصراع كلها. وأضافت أن حدة الصراع قد عرَّضت حياة عمال المساعدات الإنسانية والإغاثة لخطر شديد وأن موظفي الوكالة قاموا بعملهم بطريقة تدعو إلى الإعجاب. وذكرت أن موظفي الوكالة في الأردن والجمهورية العربية السورية تعاونوا مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى في تيسير إجلاء الفارين من الصراع وعودتهم إلى لبنان بعد وقف أعمال القتال.

٤ - وذكرت أن الصراع قد زاد من شدة الفقر المزمن الذي تعيش فيه أغلبية اللاجئين الفلسطينيين في لبنان حيث أن المتفجرات التي لم تنفجر، مثل القنابل العنقودية المضادة

للأفراد، جعلت من المستحيل عليهم استئناف أنشطة الزراعة. وأضافت أن الوكالة ممتنة لحكومة لبنان لتوفير ٣ ملايين من الدولارات في خطتها المبكِّرة للإنعاش لتمويل مخيّمات اللاجئين، وبذلك أكدت التزام الحكومة بأن يصبح تحسين الأحوال المعيشية للاجئين جزءاً لا يتجزأ من إعادة البناء في لبنان. ورحّبت بعزم الحكومة اللبنانية على تمتّع اللاجئين الفلسطينيين بحقوق أوسع. وقالت إن وكالتها تتطلع إلى العمل مع الحكومة من أجل تحقيق هذه الغاية.

٥ - وذكرت أن الأراضي الفلسطينية المحتلة أصبحت رمزاً لانتهاك القانون الدولي وللمشقة والحرمان اللذين يعاني منهما اللاجئون الفلسطينيين. وأضافت أنه منذ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ زادت حدة الأثر التراكمي للاحتلال الإسرائيلي لما يزيد عن ٤٠ سنة نتيجة لمستويات الأزمة السياسية التي لم يسبق لها مثيل وللصراعات المسلحة الداخلية مع فرض نظام جزاءات ضد السكان الفلسطينيين كأمر واقع. وقالت إنه بين تموز/يوليه وأيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ تعرّضت غزة لما يصل إلى ٣٠٠ ٥ قذف بالمدافع ولما يزيد عن ٢٩٢ ضربة جوية. وقالت إنه في نفس الفترة قُتِل ٢٩٨ من الفلسطينيين، بينهم ٤٩ طفلاً، في غزة، كما أصيب ١ ٠٠٠ شخص بينهم كثيرون بُتِر لهم أكثر من عضو. وقالت إن إسرائيليين اثنين قُتِلا وأصيب ٢٨ نتيجة لإطلاق ٤٢٤ صاروخاً محلي الصنع أطلقت على إسرائيل. وأضافت أن ثمة استعداداً واضحاً لاستخدام أساليب في الحرب أكثر فتكاً، بغض النظر عن أثرها على حياة المدنيين في الوقت الذي تجاهل فيه المحاربون القيود التي يقررها القانون الدولي.

٦ - وقالت إن ظروف المعيشة تدهورت تدهوراً شديداً على مدى السنوات الست الماضية وأن المشقة المادية وصلت إلى مستويات غير مسبوقة. وأضافت أنه يتبيّن من الدراسات الاستقصائية التي تمت مؤخراً أن ما يقرب من ٨٧ في المائة من سكان غزة و ٥٦ في المائة من سكان الضفة الغربية يعيشون تحت خط الفقر ولا يستطيعون إعالة أنفسهم بدون مساعدة دولية. وذكرت أن انتشار البطالة أدّى إلى زيادة هائلة في الطلب على خدمات الإغاثة التي تقدمها الوكالة في حالات الطوارئ. وقالت إن القيود الشديدة المفروضة على الانتقال قد أثرت أيضاً تأثيراً سلبياً على الناس. وأضافت أن التجارة في الضفة الغربية قد انخفضت في الواقع إلى شيء لا يكاد يُذكَر نتيجة للحاجز المحيط بالقدس، وتقسيم الضفة الغربية إلى ثلاث مناطق ونظام التصاريح الرهيب الذي يحد من حركة الأفراد والسلع. وأضافت أن نقاط التفتيش الداخلية والحواجز الثابتة في الضفة الغربية قد زادت بنسبة ٤٠ في المائة خلال ١٢ شهراً وأصبح السفر من القدس وإليها مستحيلاً تقريباً بالنسبة لمعظم الفلسطينيين. وأضافت أن معظم موظفي الوكالة في الأراضي المحتلة هم من الفلسطينيين ومن ثم فإن هذا الوضع له تأثير سلبي مباشر على عمليات الوكالة في الضفة الغربية.

٧ - وذكرت أن العنف الذي يمارسه المستوطنون اضطر نصف السكان الفلسطينيين في منطقة وسط البلد بمدينة الخليل إلى الفرار وأن التوسع في الاستيطان استمر من خلال عمليات نزع ملكية الأرض وهدم المنازل وعمليات الاقتحام العسكري التي تتم يومياً. وأضافت أن الاستمرار في بناء الجدار العازل في الضفة الغربية أمر يبعث على القلق وإن كان أثره والقيود التي يفرضها على حركة الفلسطينيين أمور قد أخذت تتلاشى فيما يبدو من بؤرة الاهتمام الدولي. وقالت إن القانون والنظام آخذان في التدهور وأن المجتمع قد أخذ يتفكك وأخذ الشباب يزدادون تطرُّفاً. وقالت إن هذه الاتجاهات ليست في مصلحة المنطقة أو مصلحة المجتمع الدولي، كما أنها تتعارض مع فكرة الدولة الفلسطينية المستقرة والمزدهرة والمسالمة التي تعيش في سلام مع جاراتها وتتخذ مكانها الحق في مجتمع الأمم.

٨ - وبالنسبة للمسائل المؤسسية، بما فيها إصلاح الإدارة، وإعادة تنشيط اللجنة الاستشارية، وأمن الموظفين، والتمويل، ذكرت أن الوكالة بدأت عملية طويلة الأجل تستهدف إجراء إصلاحات بعيدة المدى. وأضافت أن اللجنة الاستشارية قد استجابت بطريقة إيجابية لفكرة إعداد خطة للتطوير التنظيمي وأن الوكالة راضية عمّا تحقق من تقدُّم في إدارة الموارد البشرية ووضع البرامج وتبسيط العمليات التنظيمية. وأضافت أن الإصلاح في مجال الإدارة أمر حيوي بالنسبة للوكالة لأنه يساعد على تحسين أدائها بوجه عام. وذكرت في هذا الصدد أن دور اللجنة الاستشارية وعضويتها تم تعزيزهما وتوسيعهما. وقالت إن الوكالة بها الآن ٢٤ عضوا ومراقباً.

٩ - وفيما يتعلق بأمن الموظفين، ذكرت أن موظفي الوكالة من الفلسطينيين هم موظفو الأمم المتحدة الوحيدون الموجودون في إسرائيل والأراضي المحتلة الذين لا يحصلون على بدل مخاطر وكررت إعرابها عن ضرورة معالجة هذا الوضع الشاذ. وأضافت أن أمن الموظفين يتأثر أيضاً خلال الصراع في لبنان؛ وأضافت أنه منذ عام ٢٠٠٥ تم نقل معظم الموظفين الدوليين الموجودين بمقر غزة إلى عمّان والقدس، وهو ما يزيد من طول العمليات الإدارية.

١٠ - وقالت إن الوكالة ممتنة لكرم الدول المانحة، ولكنها تضطر في كثير من الأحيان إلى الإقلال من خدماتها بسبب عدم كفاية التمويل وأن هذا بدوره يؤثر على الحقوق الأساسية للاجئين أو يحرمهم منها. وأضافت أن الوكالة تواجه حالياً عجزاً يبلغ نحو ١٠٧ ملايين من الدولارات لأنها لم تجمع سوى ١٣٨ مليون دولار من المبلغ المطلوب في نداء الطوارئ المنقّح الذي أصدرته في عام ٢٠٠٦ وهو ١٧١ مليون دولار. وقالت إن الموقف الحالي سيئ ولكن التحديات يمكن التغلُّب عليها. وأضافت أن الإرادة السياسية والاستعداد لتقبُّل الحلول الوسط ينبغي أن يتوافرا حتى يمكن تحقيق تسوية سلمية ومستقبل أفضل.

١١ - **السيد المالكي** (جمهورية إيران الإسلامية): قال إن الجدار العازل هو علامة على الظلم وعن عجز المجتمع الدولي، وتساءل عن الآثار الاقتصادية السلبية التي أدّى إليها وجوده.

١٢ - **السيد طالب** (الجمهورية العربية السورية): قال إن الجدار العازل الذي بنته إسرائيل له آثار سلبية، منها إيجاد مزيد من اللاجئين، وهو ما أشار إليه مركز الإعلام الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة (B'Tselem). وأضاف أن هذه المعلومات تزيد القيمة العلمية للتقرير الذي لم يناقِش الآثار المترتبة على وجود الجدار بمزيد من التفصيل.

١٣ - **السيدة أبو زيد** (المفوَّض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى): قالت إنه لا توجد لديها أرقام عن الآثار الاقتصادية السلبية للجدار ولكن هناك منظمات أعدت تقارير عن هذه الآثار. وأضافت أن الوكالة تركّز على الآثار الاجتماعية للجدار بما فيها تفريق شمل الأسر والبطالة. وذكرت أن مُلاَّك الأراضي لا يستطيعون الوصول إلى أراضيهم في المنطقة الواقعة بين الجدار والخط الأخضر، وأن ثمة مشاكل فيما يتعلق بسندات ملكيتهم للأرض. وقالت إن إكمال غلاف القدس أدّى إلى تفريق شمل الأسر وزيادة البطالة وصعوبة وصول الخدمات الطبية وانخفاض فرص الحصول على التعليم. وذكرت أن ما ترتب على ذلك من تكاليف اقتصادية بالنسبة للوكالة هو أنها اضطرت إلى إنشاء عيادات متنقلة بالإضافة إلى مرافق الرعاية الأوّلية.

١٤ - **السيد غيدور** (إسرائيل): تساءل عن السبب في احتواء التقرير على معلومات عن عام ٢٠٠٦ في حين أنه يتناول السنة التقويمية ٢٠٠٥. وأضاف أنه إذا كان لا بد

للتقرير من أن يتناول عام ٢٠٠٦ فينبغي أن يتناول اغتيال سوريا لرئيس وزراء لبنان ودعم جمهورية إيران لحزب الله. وأضاف أن التقرير يشمل الفلسطينيين جميعاً وليس اللاجئين الفلسطينيين. وقال إن أهم إسهام يمكن أن تقدمه الوكالة لتسوية الأزمة هو أن تظل في حدود ولايتها.

١٥ - **السيد طالب** (الجمهورية العربية السورية): قال إن اتهام الجمهورية العربية السورية بالاشتراك في اغتيال السيد الحريري اتهام باطل. وأضاف أن من المهم أن يُسأل عمّن استفاد من هذه الجريمة وعمّا إذا كانت حكومة إسرائيل قد استفادت منها في الواقع. وأضاف أن الوفد الإسرائيلي يحاول تسييس المسائل الإنسانية.

١٦ - **السيد المالكي** (جمهورية إيران الإسلامية): قال إن الوفد الإسرائيلي يحوّل الاهتمام عن المسائل الرئيسية، بما فيها كارثة الشرق الأوسط والأثر السلبي للجدار العازل. وأضاف أن هذا الجدار أثّر على الفلسطينيين اقتصادياً وأنه ينبغي للوكالة أن تعزّز جهودها لدعم الفلسطينيين لمساعدتهم على أن يصبحوا مكتفين ذاتياً.

١٧ - **السيدة أبو زيد** (المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين في الشرق الأدنى): قالت إن اللجنة الاستشارية وافقت على تغيير شكل التقرير بحيث يتناول السنة التقويمية. على أنها أضافت أنه كان يلزم عند عرض هذا التقرير الإشارة إلى الأحداث الخطيرة التي وقعت في عام ٢٠٠٦. وقالت إن الوكالة تجنّبت الاشتراك في أنشطة بناء السلام وركّزت على دورها الرئيسي وهو تقديم الدعم الإنساني وتقديم الحقائق إلى الجهات الفاعلة السياسية. وأضافت أنه يلزم القيام بمزيد من أعمال الطوارئ نظراً لما يحدث من تدهور اقتصادي؛ وأضافت أن الأوضاع في الأراضي الفلسطينية المحتلة أسوأ مما كانت عليه خلال السنوات الست السابقة. وقالت إن الوكالة تحث جميع الجهات الفاعلة السياسية على حشد الإرادة السياسية للتصدي لحالة الطوارئ هذه.

١٨ - **السيد سو** (السنغال): قال إن التقرير مفصّل ويستند إلى بحث جيد وأن من المهم أن يشير إلى الأوضاع المعيشية للفلسطينيين خلال الحرب وإلى الآثار الاجتماعية لهذه الحرب.

١٩ - **السيد رمضان** (لبنان): قال إن لبنان، التي هي ضحية لإرهاب الدولة - لأن إسرائيل تحتلها منذ عام ١٩٧٨ - تدين جميع أشكال الإرهاب. وأضاف أن حزب الله لم يكن موجوداً قبل عام ١٩٧٨ عندما حدث الغزو الإسرائيلي الأول، وأن حزب الله لم يكن موجوداً قبل عام ١٩٨٢ عندما وصل الغزو الإسرائيلي إلى بيروت، وأن حزب الله هو ردّ فعل شعبي ضد الاحتلال الإسرائيلي. وقال إن وفده يأمل في إمكان إجراء حوار بنّاء في المستقبل.

٢٠ - **السيد علي** (السودان): قال إن الوكالة تستحق كل الدعم لأنها تعمل في ظروف بالغة الصعوبة.

٢١ - **السيدة إنجي** (النرويج): قدّمت تقرير الفريق العامل المعني بتمويل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين في الشرق الأدنى (A/61/347) وأبرزت بعض الملاحظات الختامية للفريق العامل، ومنها قلقه لوجود الفجوة الكبيرة في تمويل الميزانية العادية للوكالة في عام ٢٠٠٦، والنداء الذي وجّهته إلى المجتمع الدولي لتقديم التمويل الكامل لميزانية فترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧، ونداء الطوارئ المنقّح الذي وجّهته الوكالة بالنسبة لعام ٢٠٠٦. وأضافت أن الفريق العامل يطالب أيضاً بالانتهاء في وقت مبكّر من الوفاء بالتعهدات وغيرها من الالتزامات التي قُدِّمت للوكالة، وخاصة رد ضريبة القيمة المضافة من جانب السلطة الفلسطينية ورسوم الموانئ وما يتصل بها من الرسوم التي تتقاضاها الحكومة الإسرائيلية، وأعربت عن أملها في أن يقدِّم

المجتمع الدولي الدعم للوكالة كما نصّت عليه القرارات التي تعتمدها الجمعية العامة في كل سنة وأن يتم تحويل هذه القرارات إلى زيادة في الدعم لضمان استمرار وجود الوكالة على أسس مالية سليمة.

٢٢ - تولى رئاسة الجلسة السيد أندرسون (السويد)، نائب الرئيس.

٢٣ - **السيد منصور** (المراقب عن فلسطين): قال إن التقرير السنوي للوكالة هو تذكرة بالظروف المعيشية البالغة القسوة للاجئين الفلسطينيين وبالضرورة القصوى للمساعدة التي تقدمها الوكالة. وأضاف أن الوكالة دافعت عن حقوق اللاجئين الفلسطينيين الذين حُرموا من حقهم الطبيعي والأصيل في العودة إلى ديارهم. وذكر أن الجمعية العامة أكدت حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم في قرارها ١٩٤ (د-٣) الصادر في عام ١٩٤٨ وأن المجتمع الدولي أكد باستمرار هذا الحق منذ ذلك التاريخ. وأضاف أن إزالة محنة اللاجئين ما زالت أولوية من أعلى الأولويات بالنسبة لفلسطين. وقال إنه بالإضافة إلى الحق الجماعي للاجئين الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم فإن من الضروري الإشارة أيضاً إلى الحق الفردي في الملكية الخاصة بما فيها ملكية الأرض. وذكر أن سجلات لجنة التوفيق الفلسطينية التي أنشأتها الأمم المتحدة تبيّن أن اللاجئين الفلسطينيين هم ملاك ٥,٥ مليون دونم من الأرض وأن على حكومة إسرائيل أن تعترف بهذه الملكية وأن يتم إدراجها في أية تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين. وأضاف أن مئات الآلاف من الفلسطينيين شُرّدوا من ديارهم في عام ١٩٦٧ وأنهم ما زالوا يعانون ظروفاً صعبة. وقال إن حقهم في العودة أكده قرار مجلس الأمن ٢٣٧ (١٩٦٧) وأن هذا الحق أعاد المجتمع الدولي تأكيده سنوياً. وأضاف أنه تم إنشاء آلية لإعادة هؤلاء المشردين في إعلان المبادئ الذي صدر في عام ١٩٩٣ ولكن هذه الآلية لم يتم تنفيذها وظلت حكومة إسرائيل تتجاهل قرارات الأمم المتحدة.

٢٤ - وقال إنه خلال الفترة التي يتناولها التقرير قدمت الوكالة خدمات تعليمية وصحية وغوثية واجتماعية أساسية للاجئين الفلسطينيين في الأردن ولبنان والجمهورية العربية السورية والأراضي الفلسطينية المحتلة وواصلت تنفيذ برنامجها المبتكر في تقديم القروض الصغيرة وإقامة المشروعات. وذكر أن حكومة إسرائيل مسؤولة عن هذا الوضع وينبغي أن تساءل عن أعمالها. وأضاف أن المئات من أسر اللاجئين تعاني نتيجة لزيادة العدوان العسكري من جانب إسرائيل. وقال إنه بالإضافة إلى تصعيد الصراع فإن حالة اللاجئين في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، قد ازدادت تدهوراً نتيجة للممارسات الإسرائيلية الأخرى ومنها القيود الشديدة المفروضة على حرية حركة الأشخاص والبضائع في ظل نظام الإغلاق، ووقف المساعدة الدولية، واحتفاظ إسرائيل بإيرادات الضرائب والمضي في بناء الجدار العازل. وقال إن هذه الأعمال غير المشروعة قد عصفت بالاقتصاد الفلسطيني وأثرت على عمل المجتمع الفلسطيني في جميع المجالات. وذكر أن الوكالة زادت توسيع عمليات الطوارئ التي تقوم بها استجابة لزيادة الفقر والبطالة وانعدام الأمن الغذائي وانعدام الاستقرار.

٢٥ - وذكر أن عمليات الإغلاق والتقييد التي تفرضها حكومة إسرائيل قد أثرت بشكل خطير على عمليات الوكالة وأن هذه الإعاقة للعمل الإنساني الذي تقوم به الوكالة يمثل انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي. وقال إن على المجتمع الدولي أن يطالب حكومة إسرائيل بأن تنفذ التزاماتها القانونية وبأن تقوم على الفور بإزالة جميع القيود المفروضة على حركة موظفي الوكالة ومركباتها وإمداداتها. وأضاف أن الوكالة كانت، مع هذه الصعوبات والتحديات، قادرة على الابتكار والتجديد وأن برنامجها لدعم العمليات في

الأراضي الفلسطينية المحتلة كان له دور أساسي في تيسير وصول موظفي الوكالة ومركباتها وفي تقديم التقارير عن الأزمة الإنسانية، وفي توفير قدر من الحماية للاجئين الفلسطينيين. وشجع حكومات الأردن والجمهورية العربية السورية ولبنان على مواصلة تعاونها مع الوكالة وأعرب عن تقديره لجهودها باعتبارها أعضاء في اللجنة الاستشارية وباعتبارها بلداناً مضيفة.

٢٦ - وقال إن تدابير الإصلاح التنظيمي قد حدّثت وعزّزت إدارة الوكالة كما عزّزت استخدامها للتمويل وقدرتها على الاستجابة بفعالية لاحتياجات اللاجئين. وأثنى على الخطة المتوسطة الأجل للوكالة للفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٩ وعلى ما تبذله من جهود للتحوّل نحو التخطيط القائم على الاحتياجات وحث جميع المانحين على زيادة إسهاماتهم وعلى الاستجابة لنداءات الطوارئ. وقال إنه إلى أن يتم العثور على حل عادل ودائم لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين فإن الدعم الثابت من جانب المجتمع الدولي للوكالة أمر لا غنى عنه لرفاهية واستقرار اللاجئين ورفاهية واستقرار المنطقة كلها.

٢٧ - **السيد المنصوري** (الإمارات العربية المتحدة): قال إن مسؤولية الوكالة قد زادت نتيجة للاحتلال الإسرائيلي ولتصاعد أعمال العدوان والحصار والتدمير في الأراضي الفلسطينية من جانب إسرائيل. وذكر أن مما يؤسف له أن إسرائيل تضع العقبات في طريق عمل الوكالة مما يعرقل كثيراً من برامجها التي تقدّم الخدمات الأساسية للاجئين الفلسطينيين وتُعتَبر انتهاكاً خطيراً لالتزاماتها الدولية باحترام امتيازات وحصانات موظفي الأمم المتحدة بوجه عام وامتيازات وحصانات موظفي الوكالة بوجه خاص. وقال إن نتيجة ذلك كانت هي البطالة والفقر والمرض والجوع بين اللاجئين أنفسهم.

٢٨ - وقال إن الأمم المتحدة مسؤولة عن إيجاد حل عادل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين بما في ذلك حقهم في اختيار العودة إلى ديارهم وتعويضهم عن الأضرار المادية والأدبية التي لحقت بهم. وأضاف أن حكومته تدعو البلدان المانحة والمؤسسات المالية الدولية إلى زيادة سخائها فيما تقدمه إلى الوكالة لتمكينها من الاستمرار ومن التوسّع في خدماتها الإنسانية. وأضاف أن حكومته تطالب إسرائيل أيضاً، باعتبارها السلطة القائمة بالاحتلال، بوقف هجماتها على مخيمات اللاجئين الفلسطينيين وفرضها للحصار عليهم وعرقلتها للوكالة ولوكالات الأمم المتحدة الأخرى فيما تقوم به من عمل إنساني.

٢٩ - وقال إن مشكلة اللاجئين الفلسطينيين لا يمكن حلّها بدون التوصل إلى حل شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط، حل يشمل إنشاء دولة فلسطينية مستقلة عاصمتها القدس الشرقية.

٣٠ - **السيد عديلة** (الأردن): أثنى على العمل الممتاز الذي تقوم به الوكالة والتقرير الممتاز الذي أعدته، وقال إن وجود اللاجئين الفلسطينيين بأعداد كبيرة في المخيّمات في أراضي الأردن له تأثير كبير على الظروف الاجتماعية والسياسية والديمغرافية في بلده. وذكر أن مسألة اللاجئين الفلسطينيين تتطلب حلاّ ويجب حلها على أساس قرارات الأمم المتحدة والاتفاقات الدولية ذات الصلة، وخاصة قرار الجمعية العامة ١٩٤ (د-٣) الذي يؤيد حقهم في العودة وفي التعويض.

٣١ - وذكر أنه على الرغم من العجز في الميزانية السنوية للأردن ومواردها المحدودة فإنها تنفق ٤٦٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة سنوياً لتوفير الخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية وتوفير الأمن للاجئين الذين يعيشون في ١٣ مخيَّماً مختلفاً في بلده، كما أنها أحياناً تسهم مالياً في

برامج الوكالة حينما لا تكون الوكالة بغير ذلك في وضع يسمح لها بتلبية احتياجات المقيمين بالمخيّمات الذين تزايد عددهم أو عندما لا تكون أموال الوكالة كافية لتلبية هذه الاحتياجات. وأضاف أنه ينبغي أن يلاحَظ أن خدمات الوكالة في الأردن تمثل ٢٠ في المائة من إجمالي ميزانيتها على الرغم من أن أكثر من ٤٢ في المائة من جميع اللاجئين الفلسطينيين يعيشون في الأردن. وأضاف أن الأردن اعتمدت في عام ١٩٩٩ خطة وطنية تستهدف المناطق الفقيرة في المجتمع، بما فيها مخيمات اللاجئين، وتقتضي إنفاق ٥٠ مليون دولار.

٣٢ - وقال إن أي تخفيض في الخدمات التي تقدمها الوكالة سيكون أمراً خطيراً لأن هذه الخدمات تكفل حداً أدنى من ظروف المعيشة اللائقة للاجئين الفلسطينيين. وذكر أن احتياجات جميع اللاجئين يتعيّن تلبيتها على أساس المساواة وبغض النظر عن موقعهم الجغرافي أو ظروف معيشتهم.

٣٣ - وقال إنه يتعيّن على إسرائيل أن تيسّر حركة موظفي الوكالة ومركباتها في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بدلاً من أن تقوم، على نحو ما يشير إليه التقرير، بإعاقة هذه الحركة إعاقة شديدة، لأن هذا يجعل حياة اللاجئين أكثر صعوبة ويلقي بعبء إضافي على ميزانية الوكالة التي أصبحت في وضع لا يسمح بتحميلها بأية أعباء جديدة.

٣٤ - وقال إن الأردن تؤيد توسيع عضوية اللجنة الاستشارية لمرة واحدة وترى أن أي طلب لعضوية اللجنة بعد توسيعها ينبغي فحصه على أسس موضوعية.

٣٥ - وقال إن الأردن تحيي المفوض العام للوكالة لما تبذله من جهود لجعل الوكالة أكثر فعالية ولتحسين نوعية برامجها، وهو هدف تسعى إليه جميع الدول الأعضاء وخاصة البلدان المانحة. وأضاف أن الأردن تأمل أيضاً في تحسين الوضع المالي للوكالة بما يتيح لها تقديم خدمات أفضل للاجئين الذين يعتمدون على هذه الخدمات.

٣٦ - **السيد إسلام** (بنغلاديش): أعرب عن قلقه للحالة المتدهورة في قطاع غزة والضفة الغربية ولبنان التي اقتضت توسّعاً في عمليات الطوارئ التي تقوم بها الوكالة وأصبحت تتطلب مزيداً من الدعم من جانب المانحين. وأضاف أن فرض الجزاءات بعد انتخاب الحكومة الجديدة في فلسطين لم يكن له من أثر سوى تعقيد المشكلة وينبغي إنهاء هذه الجزاءات.

٣٧ - وقال إن انسحاب إسرائيل من قطاع غزة والضفة الغربية في عام ٢٠٠٥ وحركة الأشخاص المسموح بها في نقطة عبور واحدة كانا في الواقع تطوراً إيجابياً ولكن الهدف المتفق عليه ما زال هو حركة البضائع والخدمات والأشخاص بلا عائق من أيٍ من هذه المناطق وإليها، وهذه هي الطريقة الوحيدة التي يمكن بها إنعاش اقتصاد هذه المناطق.

٣٨ - وأضاف أن القيود التي تفرضها إسرائيل على حرية حركة موظفي الوكالة ومركباتها أمر يبعث على القلق الشديد وينبغي إنهاؤه لأن هذه القيود تحول دون تقديم الخدمات الإنسانية الأساسية إلى اللاجئين الفلسطينيين، وهو وضع يزيده سوءاً الاستمرار في بناء الجدار العازل.

٣٩ - وقال إن الوكالة اتخذت خطوات تستحق الثناء لمواجهة التعقيدات التي أخذت في الظهور باعتمادها خطة متوسطة الأجل وخطة لثلاث سنوات الغرض منها تبسيط إدارتها للعمليات من أجل التحوّل إلى التخطيط الاستراتيجي القائم على الاحتياجات وإلى الرصد الفعّال وإدارة دورة البرمجة المطورة وتعبئة الموارد ونشر المعلومات على الرأي العام.

٤٠ - وقال إن بنغلاديش يسعدها أن تساهم بخبرتها المعتَرف بها في تقديم القروض الصغيرة وإقامة المشروعات

الصغيرة مع الوكالة التي بدأت تستخدم هذه الأدوات للتخفيف من حدة الفقر وتعزيز التنمية الاقتصادية اللذين تحققا حتى الآن بأكبر قدر من النجاح في الأردن والجمهورية العربية السورية. وأضاف أنه يتعيّن على المجتمع الدولي ألاّ يسمح بأن يتحمل موظفو الوكالة الشجعان وحدهم العبء وهم يعملون في ظروف تهدد حياتهم.

٤١ - **السيدة هرنانديز توليدانو** (كوبا): قالت إن استمرار انتهاكات حقوق الإنسان واستمرار جرائم الحرب التي ترتكبها إسرائيل في الأراضي الفلسطينية المحتلة قد أدّى إلى تدهور الوضع هناك على نحو مأساوي. وذكرت أن ما يقال عن انسحابها من قطاع غزة وتصفية المستوطنات لم ينه سياسة إبادة الجنس التي ترتكبها لأنها ما زالت تسيطر على المجال الجوي لغزة وعلى حدودها كما أنها أبقت على المعابر مغلقة أمام سكان غزة. وقالت إن الأعمال المنفردة التي تقوم بها إسرائيل في الأراضي الفلسطينية المحتلة تهدد مستقبل الحل التفاوضي القائم على وجود دولتين.

٤٢ - وقالت إن عمليات الإعدام التي تتم خارج النظام القضائي وعمليات إغلاق الحدود والاغتيال الموجّه إلى أفراد بأعينهم وعمليات الاعتقال التعسفي وتعذيب المحتجزين وتدمير المنازل والبنية الأساسية واستخدام القوة والإرهاب السيكولوجي بلا تمييز، كل ذلك قد أصبح أساليب عمل مألوفة في فلسطين وينبغي أن تتم إدانته. وأضافت أن ما قامت به إسرائيل والجهات المانحة الرئيسية في أوائل عام ٢٠٠٦ من تجميد للعمليات المصرفية جعل من المستحيل على السلطة الفلسطينية أن تدفع المرتبات وأن توفّر الخدمات الأساسية.

٤٣ - وقالت إنه في خضم هذه الظروف الحالكة يتعيّن على الوكالة أن تقوم بعملها في توفير خدمات الطوارئ الأساسية على الرغم من القيود غير المقبولة التي تفرضها إسرائيل على حرية حركتها. وأضافت أن كوبا تثني على الوكالة للطريقة المسؤولة التي تتبعها في ميزانيتها وفي شؤونها المالية، ولكنها تأسف لعدم قدرتها على استخدام جميع الأموال المتاحة لها في تنفيذ الأنشطة المبرمجة بسبب القيود الأمنية المفروضة في غزة والضفة الغربية. وأضافت أنه يتعيّن ألاّ يُسمَح لإسرائيل بانتهاك الاتفاقيات والاتفاقات الدولية المتعلقة بحماية وأمن موظفي الوكالة.

٤٤ - وقالت إن كوبا تواصل دعمها لاستئناف عملية السلام بما يؤدي إلى تسوية شاملة وعادلة ودائمة في الشرق الأوسط وإلى ضمان حق الشعب الفلسطيني في دولة مستقلة عاصمتها القدس الشرقية.

٤٥ - **السيد العتيبي** (الكويت): قال إن الوكالة تبذل أقصى ما في وسعها لعمل ما يلزم عمله ويجب أن يمكّنها المجتمع الدولي من مواصلة العمل إلى أن تتم تسوية مسألة اللاجئين الفلسطينيين. وذكر أن الصعوبات المالية الكبيرة التي تواجهها الوكالة هي عقبة إضافية في طريق توفيرها للخدمات بدون تمييز في المناطق الخمسة التي تقوم فيها بعملياتها.

٤٦ - وقال إن الوكالة قدمت للاجئين الفلسطينيين خدمات في مجالي الصحة والتعليم. وذكر أن الكويت نفسها قدمت المساعدة المادية للاجئين: فقد ساعدت في تمويل كثير من مشاريع البنية الأساسية التي تنفذها الوكالات الدولية الأخرى وقامت في العام السابق، لإيمانها بعدالة القضية الفلسطينية، بإضافة مليون دولار أخرى إلى التبرع الذي تقدمه في ميزانية الوكالة وهو ١,٥ مليون دولار، وذلك لتلبية الاحتياجات الإنسانية للاجئين وتخفيف معاناتهم. وأضاف أن الكويت سوف تفي بجميع التزاماتها المالية.

٤٧ - وقال إن إسرائيل تنتهج منذ زمن طويل سياستها في السيطرة بغزوها المتكرر للأراضي الخاضعة لسيطرة السلطة

الفلسطينية، في تناقض كامل مع المبادئ الأوّلية للشؤون الدولية وفي انتهاك لاتفاقية جنيف الرابعة. وأضاف أن إسرائيل تبرر أعمالها بضرورة حماية أمنها الوطني وإنهاء العنف الموجّه ضدها ولكن أعمالها لا تؤدي إلاّ إلى زيادة العنف.

٤٨ - وقال إن من دواعي القلق الشديد أن حكومة إسرائيل وقواتها المسلحة تقوم باستمرار بوضع العقبات أمام العمل العادي للوكالة مما يعني أن الخدمات الضرورية لا تُقدَّم إلى اللاجئين الفلسطينيين. وذكر أن من الواضح أن من حق موظفي الوكالة التمتع بنفس الامتيازات والحصانات التي يتمتع بها جميع موظفي الأمم المتحدة الآخرين. على أنه أضاف أنه ينبغي أن يلاحظ أن الوكالة واصلت القيام بعملها دون كلل في ظل هذه الظروف الصعبة.

٤٩ - وقال إنه يتعيّن احترام التطلعات المشروعة للشعب الفلسطيني كما تقتضيه قرارات الأمم المتحدة. وذكر أنه يتعيّن على إسرائيل أن تحترم الإطار المقرر وهو مبدأ الأرض مقابل السلام واحترام خريطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية والتي يمكن أن تؤدي إلى إقامة دولة فلسطينية عاصمتها القدس الشرقية. وقال إن المفوّض السامي للوكالة وموظفيها يستحقون الامتنان لما يقومون به في مساعدة الشعب الفلسطيني إلى أن يتم التوصل إلى حل نهائي مرضٍ.

٥٠ - **السيد الجعفري** (الجمهورية العربية السورية): قال إنه بعد مرور ٥٨ عاماً على أسوأ كارثة حلّت بالشرق الأوسط لا يوجد حتى مجرد شعاع أمل في انتهاء معاناة الشعب الفلسطيني في وقت قريب أو في عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم كما دعا إليه قرار الجمعية العامة ١٩٤ (د-٣). وذكر أن إسرائيل، في تجاهل كامل للقانون الدولي ووثيقة حقوق الإنسان الدولية، ما زالت تمنع اللاجئين من العودة إلى مدنهم وقراهم بينما تأتي بمستوطنين أجانب ليستولوا على ديارهم. وأضاف أن عدد اللاجئين الفلسطينيين في الوقت الحاضر يبلغ ٥ ملايين، وهم بذلك يمثلون أكبر مجموعة من اللاجئين في العالم.

٥١ - وذكر أن ظروف اللاجئين في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وخاصة في غزة التي تحولت إلى ميدان للقتل، قد ازدادت سوءاً بعد الهجمات الإسرائيلية الأخيرة. وأضاف أن إسرائيل احتجزت عدداً من أعضاء الحكومة وأعضاء البرلمان المنتخبين ديمقراطياً. وقال إن ما تدّعيه من أن الانسحاب الانفرادي للمستوطنين والقوات قد أنهى احتلال غزة ادّعاء غير صحيح. وأضاف أن تقرير المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية التي تحتلها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧ (A/61/470) خلص إلى أن محكمة العدل الدولية ومجلس الأمن بل والمحكمة العليا في إسرائيل نفسها أكدت أن الأرض الفلسطينية المحتلة ما زالت محتلة.

٥٢ - وذكر أن الأعمال التي تقوم بها إسرائيل في هذه المناطق هي لهذا جرائم حرب وفقاً للمادة ١٤٧ من اتفاقية جنيف والمادة ٨٥ من البروتوكول الإضافي لاتفاقيات جنيف المؤرخ ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩. وأضاف أن إسرائيل انتهكت الحظر المفروض على العقاب الجماعي لأي شعب محتل كما ورد في المادة ٣٣ من اتفاقية جنيف.

٥٣ - وذكر أن الوكالة نفسها قد عانت من السياسات الهمجية التي تتبعها إسرائيل. وقال إن الجيش الإسرائيلي أغار عدة مرات على مبانٍ ومدارس تابعة للوكالة وقام بقصفها مما أدى إلى مقتل تسعة طلاب وإصابة ٢٠ آخرين. وقال إن هذه الأعمال تمثل انتهاكات لاتفاقية امتيازات الأمم المتحدة وحصاناتها الصادرة في عام ١٩٤٦ وللرسائل المتبادلة بين الوكالة وحكومة إسرائيل في عام ١٩٦٧ (اتفاق كوماي - ميشيلمور) واتفاقية حقوق الطفل الصادرة في عام ١٩٨٩.

وذكر أن إسرائيل رفضت أيضاً تعويض الوكالة عمّا أصابها من أضرار.

٥٤ - وذكر أن انسحاب إسرائيل من غزة لم يؤد إلى إنعاش اقتصادي وأن ما حققه هو مجرد زيادة عدد العقبات التي يواجهها الفلسطينيون الذين كانوا يستخدمون المعابر التجارية في غزة، وأنه يوجد الآن أكثر من ٤٠٠ نقطة تفتيش في الضفة الغربية وقطاع غزة، وهي أراضٍ يبلغ مجموع مساحتها أكثر من ٠٠٠ ٥ كيلومتر مربع. وأضاف أن إسرائيل جعلت من الصعب حتى على موظفي الوكالة استخدام معبري إريز و رفح.

٥٥ - وقال إن الجمهورية العربية السورية التي تحملت تضحيات مالية كبيرة من أجل تقديم المساعدة والدعم للفلسطينيين الذين لجأوا إلى أراضيها ترى أن مسألة اللاجئين الفلسطينيين هي مسؤولية دولية. وأضاف أن من المهم أن تواصل الوكالة عملها إلى أن تتم إنجاز ولايتها. ودعا في هذا الصدد المجتمع الدولي إلى الاستجابة للنداءات العاجلة التي يوجّهها المفوض العام.

٥٦ - وقال إن من دواعي القلق الشديد أن موظفي الوكالة لا يحصلون، كما يحصل جميع موظفي الأمم المتحدة الآخرين الذين يعملون في ظروف مماثلة على بدل المخاطر على الرغم من أن عدداً منهم قد قُتلوا على أيدي قوات الاحتلال. وأضاف أنه ينبغي للمنظمة أن تعتبر إسرائيل، وهي السلطة المحتلة، مسؤولة قانوناً عن هذه الأعمال البشعة.

٥٧ - وقال إنه قد انقضى ٥٧ عاماً، هي تقريباً عمر الأمم المتحدة كله، منذ اعتمدت الجمعية العامة القرار ١٩٤ (د-٣). وقال إن إسرائيل بأعمالها العدوانية غير المسؤولة وباستخدامها للقوة العسكرية قد أثبتت بما لا يدع مجالاً للشك أنها ليست بعد على استعداد لسلام عادل وشامل في المنطقة. وأضاف أنه قد آن الأوان ليقوم المجتمع الدولي بالضغط على إسرائيل لإنهاء احتلالها للأراضي العربية وتنفيذ المقررات والقرارات المُلزِمة دولياً.

٥٨ - **السيد هويماسالو** (فنلندا): تكلم باسم الاتحاد الأوروبي، والبلدين المنضمين بلغاريا ورومانيا، والبلدان المرشحة تركيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وكرواتيا، وبلدان عملية تحقيق الاستقرار والارتباط ألبانيا والبوسنة والهرسك والجبل الأسود والصرب ومولدوفا إن موظفي الوكالة وإدارتها يقومون بعملهم الحاسم في ظروف بالغة الصعوبة وشديدة الخطورة في كثير من الأحيان. وذكر أن حكومات الأردن والجمهورية العربية السورية ولبنان تستحق الثناء أيضاً لما قامت به على مدى سنوات طويلة من تقديم المساعدة إلى اللاجئين الفلسطينيين. وأضاف أن الاتحاد الأوروبي نفسه هو أكبر مساهم في تمويل الوكالة حيث يقدّم أكثر من نصف إيراداتها.

٥٩ - وقال إن اللجنة الاستشارية قامت بعد توسيعها بجهود تستحق الثناء في مساعدة الوكالة على وضع استراتيجية أفضل للاستجابة للتحديات الهائلة التي تواجهها وأن التطوير التنظيمي الجاري أمر يدعو إلى الاهتمام الكبير. وذكر أن فترة تقديم التقارير الجديدة التي حددتها الوكالة قد ساعدتها على القيام بعملية البرمجة بمزيد من الفعالية.

٦٠ - وقال إن أكثر من ربع اللاجئين الفلسطينيين يقيمون في المخيمات اللبنانية التي كانت هي الأكثر تأثراً خلال الصراع المسلح الذي حدث في الصيف الماضي بل إنه حدثت مشقة أكبر نتيجة لتدفق المدنيين اللبنانيين الساعين إلى اللجوء بأعداد كبيرة. على أنه أضاف أن الوكالة قدمت لهم جميعاً المساعدة. وقال إن الاتحاد الأوروبي يسره أن يلاحظ أن خطة الإنعاش التي وضعتها الحكومة اللبنانية تشمل تحسين ظروف معيشة اللاجئين في مشاريع الوكالة كجزء من عملية إعادة البناء التي تقوم بها في جنوب لبنان.

٦١ - وقال إن تدهور الوضع الإنساني والاقتصادي والمالي في الأراضي الفلسطينية المحتلة هو مبعث قلق شديد. وذكر أن نظام الإغلاق هو سبب رئيسي للأزمة الإنسانية بالضفة الغربية وقطاع غزة حيث يتم تقييد الحصول على الخدمات الأساسية وحيث يتم تقسيم الجماعات وتقويض أسباب البقاء بالنسبة للاقتصاد. وأضاف أنه يتعين على إسرائيل أن تكفل الحرية الكاملة في الحركة والوصول كما اتفقت عليه. وأضاف أنه يتعين على حكومة إسرائيل والسلطة الفلسطينية معاً أن تكفلا حصول أطفال اللاجئين الفلسطينيين على حماية خاصة. وحث إسرائيل على وجه الخصوص على كفالة الوصول الكامل والآمن إلى الأراضي المحتلة لجميع الدبلوماسيين وجميع أطراف تقديم المساعدات الإنسانية الذين يقومون بتقديم الخدمات الأساسية على نحو ما يقتضيه القانون الإنساني الدولي وتدعو إليه خريطة الطريق.

٦٢ - وقال إن أغلب سكان غزة والضفة الغربية لا يستطيعون إعالة أنفسهم وأنهم يعتمدون اعتماداً تاماً على المساعدة الدولية الخارجية. وذكر أن هذا يجعل دور الوكالة أكثر أهمية خلال الأزمة الراهنة. وذكر أن الآلية الدولية المؤقتة التي أنشأها الاتحاد الأوروبي تقوم بتقديم دعم المانحين الذي تمس الحاجة إليه وتشجع المانحين الآخرين على استخدام الآلية في المساعدة على سد فجوة التمويل في برامج الطوارئ التي تتولاها الوكالة. وأضاف أنه ينبغي لإسرائيل أن تقوم على الفور بتحويل ما تحتفظ به من عائدات الضرائب والجمارك الخاصة بالفلسطينيين، ويفضل أن يكون ذلك أيضاً عن طريق الآلية، من أجل تنشيط الاقتصاد الفلسطيني.

٦٣ - وقال إن الاتحاد الأوروبي يدعو القيادة الفلسطينية إلى إنهاء العنف والأنشطة الإرهابية، بما في ذلك إطلاق الصواريخ على الأراضي الإسرائيلية، وذكر أن الاتحاد الأوروبي إذ يعترف بحق إسرائيل في حماية مواطنيها من الهجمات الإرهابية يقلقه عميق القلق استمرار العمليات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية وما ينجم عنها من خسائر في الأرواح. وأضاف أن الاتحاد يؤيد الرئيس عباس ويدعو جميع الفصائل الفلسطينية إلى الانضمام إلى ما يبذله من جهود من أجل تشكيل حكومة وحدة وطنية على أساس برنامج يعكس المبادئ التي حددتها المجموعة الرباعية. وقال إنه ينبغي أن يكون هناك ضبط للنفس من جميع الأطراف.

٦٤ - وقال إنه ينبغي لإسرائيل أن تعكس سياستها بتجميد كل نشاط استيطاني وتصفية المراكز المتقدمة التي أقامتها منذ آذار/مارس ٢٠٠١، كما ينبغي لها أن توقف نزع ملكية الأراضي وبناء الجدار العازل على الأرض الفلسطينية، وكلها أمور تهدد بجعل حل إقامة الدولتين مستحيلاً عملياً - وهو حل ما زال الاتحاد الأوروبي ملتزماً به. وذكر أن الاتحاد لم يعترف بأي تغيير في حدود ما قبل عام ١٩٦٧ باستثناء التغييرات التي تم التوصل إليها بالاتفاق بين الأطراف. وقال إن الهدف الأسمى ينبغي أن يكون هو استئناف المفاوضات على أساس خريطة الطريق. وذكر أن مسألة اللاجئين الفلسطينيين لا يمكن تسويتها إلا كجزء من اتفاق دائم يتمشى مع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. وأضاف أنه إلى أن يتحقق ذلك ستظل الخدمات التي تقدمها الوكالة ضرورية لضمان مستوى من العيش الكريم للاجئين الفلسطينيين في الشرق الأوسط.

٦٥ - **السيد قبطاني** (تونس): أعرب عن امتنان بلده لفريق الوكالة لما يبذله من جهود في هذه الظروف الصعبة لتخفيف معاناة اللاجئين الفلسطينيين. وذكر أن المساعدة التي تقدمها البلدان المضيفة للاجئين والعبء المالي الذي تتحمله هذه البلدان ينبغي الاعتراف بهما كما ينبغي الاعتراف بالمساهمات التي يقدمها المانحون والتي تسمح للوكالة بمواصلة عملها.

٦٦ - وقال إن دور الوكالة دور حاسم لأن الخدمات التي تقدمها هي خدمات أساسية. وذكر أن من المهم للوكالة أن تعزز هذه الخدمات لتلبية الاحتياجات المتغيرة للاجئين الفلسطينيين إلى أن يستطيعوا ممارسة حقوقهم المشروعة. وأضاف أن تونس لهذا تدعو المجتمع الدولي، وخاصة البلدان المانحة، إلى تقديم الدعم للأعداد المتزايدة من اللاجئين، وخاصة في الوقت الذي تتدهور فيه أحوالهم المعيشية.

٦٧ - وقال إن الوضع الخطير للاجئين الفلسطينيين يتصل اتصالاً مباشراً بالحصار الذي تفرضه إسرائيل والذي يؤدي إلى كارثة إنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة وتترتب عليه آثار سلبية بالنسبة للخدمات التي تقدمها الوكالة. وأضاف أن التقرير يقدم الحقائق فيما يتعلق بالاحتلال الإسرائيلي وباستهداف إسرائيل لموظفي الوكالة ومرافقها، مما يتعارض مع القانون الإنساني الدولي والاتفاقيات التي وقعتها إسرائيل. وذكر أن من المُلِح إزالة جميع القيود المفروضة على سفر موظفي الوكالة وعلى ما تقدمه من خدمات للاجئين. وأضاف أن تونس تقدّم الدعم المادي للاجئين، بالنظر إلى حقوقهم المشروعة في إطار القرار ١٩٤ (د-٣) ولصالح السلم والأمن في المنطقة.

رفعت الجلسة في الساعة ١٨/٠٠.